وإن شئت قلنا بشكل أصرح إن هذا القيد يميّز تغيّر الكلم من حيث هو عنصر من عناصر صعيد المضمون، تحيط به القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت صعيد المضمون حسب مستويات التركيب أو التشعّب المختلفة التي نلاحظها فيه، من ناحية، ويميّز من ناحية أخرى تغيّر أواخر الكلم باعتبارها عناصر تابعة لصعيد التعبير تحيط بها القوانين المسيّرة لائتلاف عناصره من حروف وحركات وأنواع مقاطع وهي قوانين تضبط التوليفات الممكنة، والتوليفات الممتنعة حسب شكل التعبير الخاصّ باللسان العربي [1].

وقد لخّص النحاة هذا الشرط الهامّ في تمييزهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء. يقول: «لمّا وجدوا هذه الحركات دالة على معان وصار اختلافها علما لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة جعلوا لها في هذا الحدّ أسماء مفردة... فإذا قلت رفعت الاسم فكأنّك قلت ضممته ضمّة أردت بها الدلالة على المعنى المخصوص. فالرفع إذا اسم للضمة المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، وكذا النّصب والجرّ اسمان للفتح والكسرة الدالتين على المعنيين المخصوصين» [2].

وقد التزم النحاة بهذا التمييز الصارم بين الحركات باعتبارها من ثوابت المضمون أي حركات إعراب وبينها باعتبارها من ثوابت التعبير أي حركات بناء، والتزموا بكلّ النتائج التي تترتّب عن القول به حسب منطق متين يثير الإعجاب. ومن أفضل المواطن التي لفتت انتباهنا "قول أبي علي الفارسي عن سيبويه: «إن

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 99.

"إنّما قال [الإعراب] أن تختلف أواخر الكلم فقيّد ولم يطلق لينفصل من هذا الاختلاف الذي وصفنا [وهو اختلاف آخر حرف الجر من في قولك: أخذت من زيد، وأخذت من الرجل، وأخذت من ابنك] لأن ذلك ليس له عامل كما يكون النصب في قولك: رأيت زيدا، برأيت، وإنّما الحركة في نون من: لأجل التقاء الساكنين.

2 المرجع نفسه ص 101 - 102.